



جهاز أبوظبي للمحاسبة
ABU DHABI ACCOUNTABILITY AUTHORITY

تقرير المحاسبة 2018

This publication was printed in the United Arab Emirates using organic inks and water based varnishes and sealants. The paper is Heaven 42, 300 g/m² and 150 g/m². This paper is FSC certified (sourced from well-managed forests and chlorine-free) and Green Seal certified (contains a minimum of 30 percent postconsumer fibre). When you wish to dispose of this report, please use recycled paper waste facilities. Did you know? Compared to virgin paper, each ton of recycled paper can save.



7,000 gallons
of water



4,000 kWh
of energy



3.3 cubic yards
of landfill space



17 trees

(Source: US Environmental Protection Agency)



Mixed Sources

Product group from well-managed
forests and other controlled sources
www.fsc.org Cert no. CFA-COC-001615
© 1996 Forest Stewardship Council



You can download **ADAA App**



ADAA Accountability
Report on the website







صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة



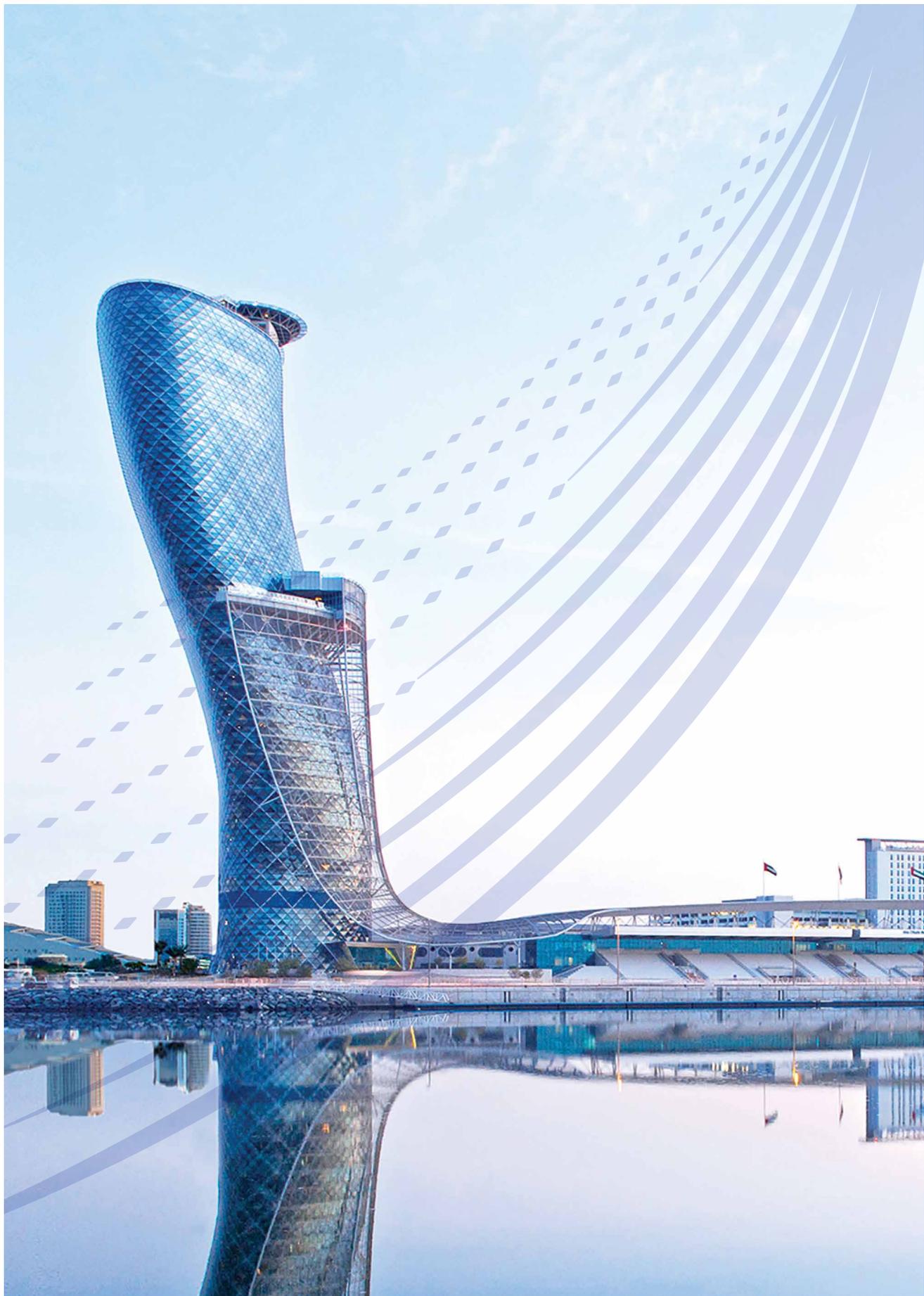


صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان
ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة



جدول المحتويات

1	كلمة رئيس الجهاز
3	تاريخ الجهاز
9	الأهداف والاختصاصات
13	الإطار الاستراتيجي
21	الجهات الخاضعة
27	منهجية التدقيق
31	ملخص إنجازات عام 2018
37	تفاصيل إنجازات عام 2018
53	خطة عمل 2019



كلمة رئيس الجهاز

يسرنا أن نقدم تقرير المحاسبة السنوي لعام 2018 لجهاز أبوظبي للمحاسبة "الجهاز".

كما قام الجهاز في العام الماضي بتحديث منهجية التخطيط الخاصة به لتعزيز ترتيب أولويات خدماته بحيث تكون أكثر تحديداً، بناءً على تحديد المخاطر الهامة على مستوى القطاعات والمجالات التي تنتمي إليها الجهات الخاضعة، بما يساعد على استخدام الموارد المتاحة لتغطية هذه المخاطر في الأوقات المناسبة.

ونظراً لعدم وجود متطلبات إلزامية وفقاً لمعايير التدقيق الدولية تلزم مدققي حسابات الجهات الخاضعة بتقييم فعالية أنظمة الرقابة الداخلية بالجهات الخاضعة أو مراجعة مدى امتثالها للقوانين واللوائح ذات الصلة، أصدر الجهاز القرار رقم 1 لعام 2017 والذي يتطلب من مدققي حسابات الجهات الخاضعة فحص فعالية أنظمة الرقابة الداخلية ومراجعة مدى التزامهم بالقوانين واللوائح المعمول بها.

مؤكدين الالتزام الدائم بأعلى معايير الشفافية والمحاسبة التي تبنتها الدولة والإمارة تحت قيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة (حفظه الله) وبتوجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة.

يأتي هذا التقرير في ظل جهود الجهاز في تحديث استراتيجيته فيما يتعلق بالخدمات والبرامج التي يقدمها وفقاً لقانون تأسيسه. قام الجهاز بتعيين إستشاري معتمد دولياً لتقييم أنشطة الجهاز، وقد تم قياس البرامج التي يقدمها الجهاز وفقاً للمعايير الدولية والارشادات الصادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنتوساي). ساهم التقييم في تسليط الضوء على الحاجة إلى تطوير برامج جديدة وفي نفس الوقت توسعة نطاق البرامج الحالية تماشياً مع المعايير الدولية. من بين البرامج التي تم تطويرها حديثاً مراجعة التزام الجهات الخاضعة بالقوانين واللوائح المعمول بها، كما سيتم زيادة نطاق خدمة التدقيق المالي تدريجياً لتشمل جميع الدوائر الحكومية.

بالإضافة إلى كل ما سبق، استمر الجهاز في تقديم خدماته وفقاً للخطة السنوية المعتمدة من دون أي معوقات تذكر. يوضح هذا التقرير عدداً من إنجازات الجهاز خلال العام الماضي والتي تتضمن:

- تدقيق البيانات المالية لحكومة أبوظبي والقيادة العامة لشرطة أبوظبي ودائرة التنمية الاقتصادية وفقاً للمعايير الدولية وإصدار تقرير التدقيق المستقل.
- البدء في تدقيق البيانات المالية لعدد من الدوائر الحكومية الأخرى.
- إصدار عدد من التقارير عبر خدمات الجهاز كالفحص المالي، وتقييم الإدارة المالية، ومراجعة الإلتزام، ومراجعة الأداء للعديد من البرامج الاقتصادية والاجتماعية في الجهات الخاضعة.
- توسعة دور مركز أداء للمعرفة ليشمل مستفيدين من خارج الجهاز، وتوفير برامج تدريب مهنية متخصصة إلى 415 موظفاً من 34 جهة خاضعة.
- تكليف مدقق حسابات الجهاز، وفقاً لقرار رئيس الجهاز رقم 1 لسنة 2017، بفحص فعالية نظام الرقابة الداخلي بالجهاز وفقاً لإطار الرقابة الداخلية COSO، وقام المدقق بإصدار رأي غير متحفظ بدون تحديد أي نقاط ضعف جوهرية. يعد ذلك أول تنفيذ للقرار رقم 1 لسنة 2017 في الإمارة.

ختاماً، أود أن أتقدم بالشكر لكل من ساهم في هذه الإنجازات وأخص بالذكر الجهات والشركات الحكومية وموظفي الجهاز، داعياً المولى عز وجل أن يوفقنا إلى خدمة ورفعنا هذا الوطن المعطاء.

حمد الحر السويدي
رئيس الجهاز





تاريخ الجهاز

تاريخ الجهاز

1997

في أبريل 1997 تم تعديل
قانون الجهاز ليصبح
مختصاً بالرقابة
اللاحقة دون الرقابة
السابقة وذلك تعزيزاً
لاستقلاليتّه

1996

بدأ الجهاز **بممارسة**
اختصاصاته ومباشرة
أعماله منذ صدور
المرسوم رقم 8 لسنة
1996 بتعيين معالي محمد
داغر درويش المرر كأول
رئيس للجهاز.

1985

أنشئ جهاز أبوظبي للمحاسبة
بموجب **القانون رقم (1)**
لسنة 1985 **كهيئة مستقلة**
تتبع سمو ولي عهد أبوظبي
وتختص بالرقابة المالية على
أموال الجهات التابعة لإمارة
أبوظبي والتحقق من سلامة
ومشروعية إدارة هذه الأموال
والتي كانت في السابق ضمن
اختصاص دائرة المالية.

2017

في فبراير 2017، أصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله بصفته حاكماً لإمارة أبوظبي مرسوماً أميرياً **بتعيين معالي حمد الحر السويدي رئيساً لجهاز أبوظبي للمحاسبة.**

2008

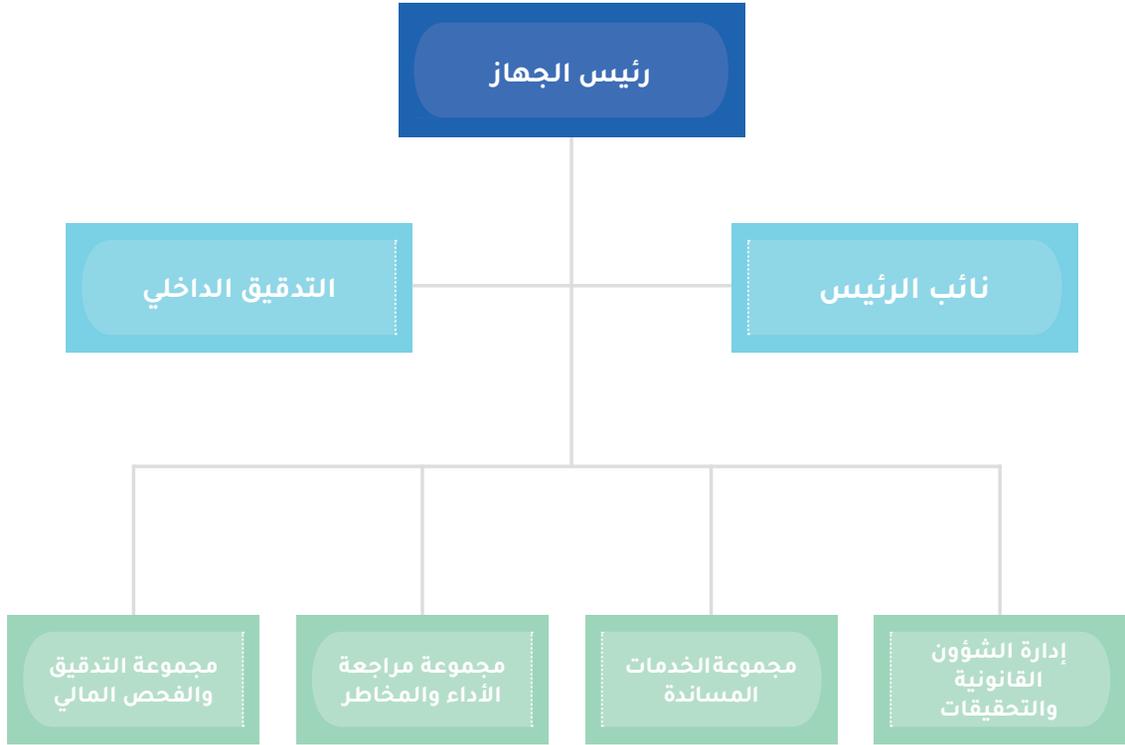
في ديسمبر 2008، صدر **القانون رقم 14** لسنة 2008 الذي غيّر دور الجهاز من الرقابة المالية إلى التدقيق الحكومي وأضاف هدفاً جديداً للجهاز وهو الارتقاء بمبادئ المساءلة (المحاسبة) والشفافية، كما تم بموجبه **تعديل مسمى الجهاز** من "جهاز الرقابة المالية" إلى "جهاز أبوظبي للمحاسبة".

ومن ثم تم تعيين معالي رياض عبد الرحمن المبارك رئيساً لجهاز أبوظبي للمحاسبة بموجب **المرسوم الأميري رقم (10)** لسنة 2008 الصادر في 31 ديسمبر 2008.

2004

وفي يوليو 2004 صدر **القانون رقم 6** لسنة 2004 والذي أعطى **اختصاصات وصلاحيات أوسع** لرقابة الجهاز.

تم وضع هيكل تنظيمي للجهاز يخدم أهدافه ويساعده على تقديم برامجه ويفصل بصورة واضحة بين مهام ومسؤوليات كل إدارة كما هو مبين في الشكل أدناه:



يؤمن الجهاز بأن موظفيه هم أهم موارده، حيث يضم فريق العمل خبرات وكفاءات عالية من ثقافات مختلفة توحدهم رؤية ورسالة وقيم الجهاز. يدعم الجهاز العمل بروح الفريق الواحد ويعزي كافة نجاحاته إلى ذلك حيث قام الجهاز بتحديد المسار الوظيفي فيه بشكل يضمن حصول الموظفين على فرص متساوية لتطوير مهاراتهم وخبراتهم مع محافظته على التزامه باستقطاب أبناء الدولة إلى هذا القطاع الحيوي ومساعدتهم على نيل المؤهلات المهنية والخبرات اللازمة.







الأهداف والاختصاصات

الأهداف والاختصاصات

يحدد القانون رقم 14 لسنة 2008 أهداف واختصاصات الجهاز على النحو التالي:

الأهداف



الارتقاء بمبدأ المحاسبة
والشفافية في كافة
الجهات الخاضعة.

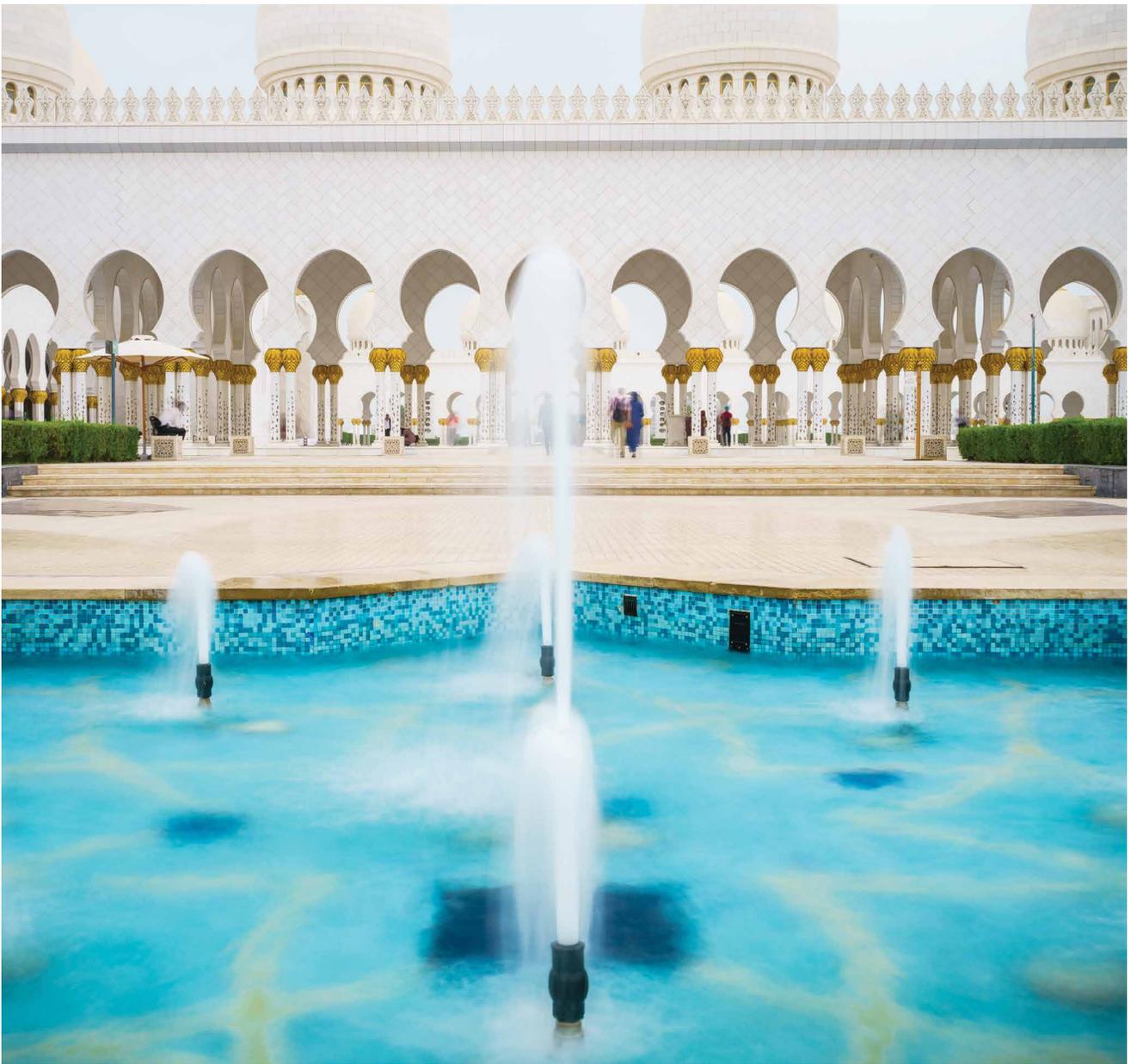
التحقق من صحة التقارير المالية
والتزام الجهات الخاضعة بالقوانين
والأنظمة واللوائح وقواعد
الحكومة.

التحقق من أن إدارة وتحصيل
وصرف الأموال والموارد
العامة تتم بكفاءة وفعالية
واقتصادية.

الاختصاصات



- تدقيق التقارير المالية الموحدة للحكومة وفحص التقارير المالية للجهات الخاضعة.
- مراجعة الأداء والمخاطر من خلال فحص كفاءة وفعالية واقتصادية الأنشطة التشغيلية والمالية للجهات الخاضعة والتأكد من التزامها بالقوانين والأنظمة واللوائح وقواعد الحكومة.
- رفع التقارير إلى صاحب السمو ولي العهد والقيام بأية مهام ومسؤوليات يراها سموه.
- تقديم المشورة ورفع التوصيات والقيام بأية إجراءات أو خدمات أخرى للجهات الخاضعة، يرى رئيس الجهاز أنها مناسبة وملائمة.
- التحقيق في المخالفات المحالة إلى الجهاز أو التي تتكشف له خلال أعماله وفحص تلك التي تقوم الجهات الخاضعة بالتحقيق فيها.
- تدريب وتأهيل خريجي الجامعات والمعاهد من مواطني الدولة.



الرؤية

”التميز في حماية المال العام“



الرسالة

”تعزيز المساءلة والشفافية من خلال تقديم تأكيدات وخدمات استشارية موضوعية“



القيم



المهنية



النزاهة



الاستقلالية





الإطار الاستراتيجي

الإطار الاستراتيجي

الركائز الاستراتيجية

وفي ضوء التغييرات الأخيرة التي حدثت في الجهاز الحكومي، كان من الضروري أن يقوم الجهاز بإجراء تقييم شامل لاستراتيجيته، ووضع برامج وخدمات لدعم الحكومة وعملية صنع القرار.

حدد الجهاز أربع ركائز استراتيجية كما هو مبين في الشكل التالي:

مدخلات تطوير الاستراتيجية

الركائز الاستراتيجية



قانون انشاء الجهاز



الأهداف المنصوص
عليها في القانون



دراسات ومقارنات
معيارية



المراجعة المستقلة
لأداء الجهاز وفقاً
لمعايير INTOSAI



تقييم البرامج
والخدمات السنوية

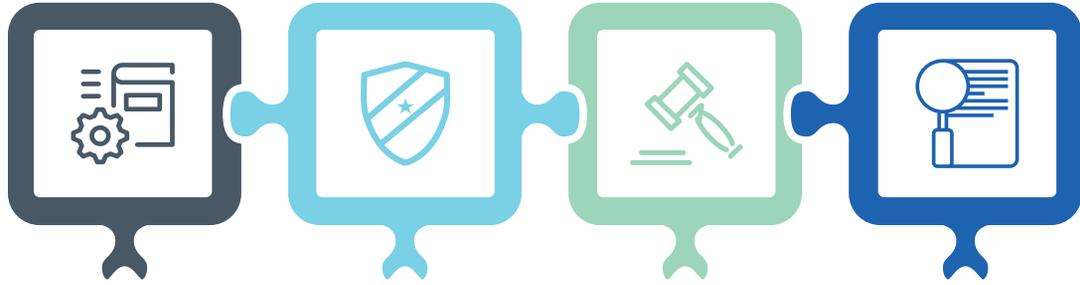


خطة أوظيفي



وتماشياً مع هذه الركائز الاستراتيجية، حدد الجهاز سياسات وبرامج جديدة لتعزيز الفعالية والكفاءة كما هو موضح في الشكل التالي:

الركائز الاستراتيجية



المعرفة الفنية

تطوير القدرات الفنية والإدارية لمواطني دولة الإمارات العربية المتحدة في مجالي التدقيق والمحاسبة.

النزاهة والمساءلة

وجود إطار موحد على مستوى الحكومة فيما يتعلق بالمخالفات المالية والإدارية وإبلاغ القيادة بأنشطة مكافحة الفساد.

تعزيز ثقافة أخلاقية عالية في القطاع العام من خلال نشر الوعي، وإصدار المبادئ التوجيهية.

الأداء والالتزام بالقوانين والتشريعات

تقديم تأكيدات حول مستوى التقدم الحكومي في تحقيق أهداف خطة أبوظبي وتقديم المشورة لتحسين الأداء.

التحقق من التزام الجهات الخاضعة للقوانين والتشريعات.

بيانات مالية دقيقة وشفافة

تقديم رأي موضوعي حول البيانات المالية والتقارير الصادرة عن الجهات العامة وتقديم تأكيدات بأن إجراءات المدققين الخارجيين والأحكام المهنية خالية من تأثير الإدارة.

البرامج الجديدة

2

4

2

2

الحوكمة

ويتم قياس المؤشرات التشغيلية ومراقبتها من قبل رئيس الجهاز والإدارة التنفيذية في لجان الحوكمة المناسبة.

ويعتبر الجهاز التواصل وسيلة أساسية وضرورية لقياس أدائه ولتحقيق الشفافية مع الأطراف ذات المصلحة سواء كانت هذه الأطراف هي الجهات الخاضعة أو الجمهور عموماً، حيث قام الجهاز بإطلاق العديد من المبادرات التي من شأنها خلق وعي وفهم لدوره ومهامه حيث تم إطلاق الهوية الجديدة له بالإضافة إلى المبادرات الهادفة للارتقاء بمهنتي المحاسبة والتدقيق وفتح باب التواصل بين الجهات كافة وزيادة فرص تبادل المعلومات كالمجلة الإلكترونية الشهرية الخاصة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (ADAA IFRS) وبوابة المعرفة الإلكترونية (e-maarifa) بالإضافة إلى ورش العمل وحلقات النقاش حول الخدمات والسياسات الجديدة.

يهدف الجهاز إلى كسب ثقة ذوي المصلحة والحفاظ عليها من خلال اتباعه أفضل معايير المحاسبة والشفافية المتعارف عليها دولياً وإصدار تقريره السنوي بناءً على ذلك. يعتمد الجهاز في هذا التقرير على اتباع مجموعة من المبادئ والضوابط العامة والأسس والإجراءات المثلى التي تدرج تحت المكونات الرئيسية التالية للحوكمة:

القيادة

يعتمد الجهاز على مبدأ الشفافية في كافة تعاملاته ويحرص رئيس الجهاز من خلال عدة قنوات على توضيح استراتيجية الجهاز العامة لكافة العاملين فيه ومراجعة خطته السنوية وأدائه في بداية كل عام خلال الاجتماع السنوي الخاص بالجهاز بالإضافة إلى الاجتماعات الدورية مع الفريق الإداري والتي يتم من خلالها طرح المواضيع ذات الأهمية والتحقق من أن سير العمل يتماشى مع الخطة السنوية للجهاز وبالإتساق مع الرؤية والإستراتيجية الشاملة لحكومة أبوظبي.

المؤسسية

قام الجهاز بوضع وتوثيق إطار تنظيمي واستراتيجي بناءً على الأولويات كما قام الجهاز بتطوير منهجيات العمل المختلفة لجميع البرامج التي يقدمها وذلك وفقاً لأفضل الممارسات العالمية. يتم مراجعة وتحديث هذا الإطار والمنهجيات بصورة دورية لضمان تلبيته للمستجدات واحتياجات الإمارة والأطراف ذات المصلحة.

إدارة الأداء

يقوم الجهاز بقياس الأداء مقابل الأهداف الإستراتيجية المحددة في خطته للفترة من 2017 إلى 2020. يتم تقسيم هذه المقاييس إلى فئتين:

- **مقاييس التأثير** والتي تقيس تأثير برامج وخدمات الجهاز على الحكومة والجهات الخاضعة. كما تتضمن هذه الفئة مساهمة الجهاز في الجهود الدولية لدعم التقدم في مجال التدقيق المالي ومراجعة الأداء والإلتزام ومكافحة الاحتيال. توفر هذه المقاييس مؤشر ما إذا كان الجهاز يحقق أهدافه الاستراتيجية.
- **المقاييس التشغيلية** والتي تقيس قدرة الجهاز على الاضطلاع بأنشطته الفنية والمساندة بطريقة فعالة واقتصادية.

يؤدي موظفو الجهاز اليمين التالي أمام معالي
رئيس الجهاز عند التحاقهم بالعمل
وفقاً للمادة (9) من قانون إنشاء الجهاز:



أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً
لحاكم ولبلاد، وأن احترم الدستور
والقانون وأن أعمل على صيانة الأموال
العامّة وأن أؤدي عملي بأمانة وصدق
وأن أحافظ على سرية الأعمال.





الرقابة الداخلية

يقوم الجهاز سنوياً بمراجعة أنظمتها الرقابية الداخلية للتأكد من سلامتها وفعاليتها بالإضافة إلى ضوابط الرقابة المالية والتشغيلية والالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها وإدارة المخاطر وفقاً للإطار الدولي للممارسات المهنية (IPPF) الصادر عن معهد المدققين الداخليين (IIA). كما يتبع الجهاز قواعد صارمة للسلوك المهني من أجل الارتقاء إلى أرفع مستويات السلوك العملي والمهني والالتزام بقواعد وأخلاقيات المهنة، والحرص على فهم كافة الموظفين في الجهاز لها والتزامهم بها. بالإضافة إلى ذلك تم تحديد ضابط إلتزام مسؤول عن تلقي أية مخالفات متعلقة بالموظفين أو بنشاطات الجهاز وفحصها ورفع التوصيات لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

التدقيق الخارجي

يتم مراجعة وتدقيق البيانات المالية للجهاز عن طريق مدقق حسابات خارجي مستقل. تم إعادة تعيين شركة جرانت ثورنتون وفقاً لقواعد تعيين مدققي الحسابات الصادرة عن الجهاز للقيام بهذه المهمة مقابل أتعاب بلغت 93,000 درهم لقاء الخدمات المتعلقة بمراجعة وتدقيق البيانات المالية المرحلية والسنوية لعام 2018. كما تم التعاقد مع مدقق الحسابات، مقابل أتعاب قدرها 86,000 درهم، للتأكد من فعالية نظام الرقابة الداخلية وفقاً لإطار لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي (COSO) والذي أصدر رأياً غير متحفظاً دون تحديد أي نقاط ضعف جوهرية لعامي 2017 و 2018.

التقارير الخارجية

يقوم الجهاز بإعداد خطة سنوية تتضمن خطته التشغيلية وأهدافه وتوقعات الأداء وتشمل الخطة استراتيجية وأولويات وبرامج الجهاز ومقاييس الأداء.

كما يقوم الجهاز بإعداد ونشر هذا التقرير السنوي "تقرير المحاسبة" لتقديم معلومات وبيانات عن إنجازاته خلال العام إلى جانب خطة العام المقبل.





الجهات الخاضعة

الجهات الخاضعة

تتضمن قائمة الجهات الخاضعة لنطاق عمل الجهاز على الدوائر المحلية والمجالس والهيئات المحلية وما في حكمها والمؤسسات والشركات والمشاريع التي تساهم الحكومة فيها بنسبة لا تقل عن 50% والجهات التابعة لتلك المؤسسات والشركات والمشاريع، علماً بأنه يمكن للجهاز ممارسة اختصاصاته على جهات أخرى تبعاً لمعايير أخرى وفقاً لقانون إنشاء الجهاز.

تصنيف الجهات وفقاً لنوعها

قام الجهاز بتصنيف الجهات إلى مجموعات بحسب نوعها على النحو الآتي:

الدواوين			
ديوان ولي العهد	ديوان الحاكم		
المجلس الاستشاري الوطني	دواوين ممثلي الحاكم		
	دائرة القضاء		
الحكومة المركزية			
جهاز الشؤون التنفيذية	مكتب أبوظبي التنفيذي	الأمانة العامة للمجلس التنفيذي	
دائرة التعليم والمعرفة	دائرة التخطيط العمراني والبلديات	دائرة الصحة	
دائرة الثقافة والسياحة	دائرة المالية	دائرة النقل	
دائرة تنمية المجتمع	دائرة التنمية الاقتصادية	دائرة الطاقة	
الجهات الحكومية الأخرى/التابعة			
الشركات الحكومية			
<ul style="list-style-type: none"> شركة قصر الإمارات مؤسسة الإمارات للطاقة النووية شركة الاتحاد للقطارات مدن العقارية شركة أبوظبي للتنمية القابضة شركة أبوظبي للإعلام • مساندة 	<ul style="list-style-type: none"> شركة أبوظبي الوطنية للمعارض شركة أبوظبي للمطارات شركة أبوظبي للموانئ • مدن العقارية شركة أبوظبي للخدمات الصحية شركة أبوظبي للصحة العامة • مساندة 	<ul style="list-style-type: none"> شركة بترول أبوظبي الوطنية - أدنوك مجموعة الاتحاد للطيران الشركة القابضة العامة - صناعات شركة أبوظبي للخدمات المصرف الصحي 	
الشركات التابعة للشركات الحكومية			

كما قام الجهاز بتصنيف الجهات الخاضعة وفقاً للقطاع كما هو موضح في القائمة التالية (غير شاملة على الشركات التابعة للمؤسسات العامة والجهات الحكومية):

القطاع	المجال	الجهة الخاضعة
التنمية الاقتصادية	التخطيط الاقتصادي والمناطق المتخصصة	1 دائرة التنمية الاقتصادية
		2 مجلس أبوظبي للتطوير الاقتصادي
		3 مجلس أبوظبي للجودة والمطابقة
		4 صندوق خليفة لتطوير المشاريع
		5 المؤسسة العليا للمناطق الاقتصادية المتخصصة
	الطاقة	6 هيئة المنطقة الإعلامية
		7 سوق أبوظبي العالمي
		8 دائرة الطاقة
	السياحة والثقافة	9 الأمانة العامة للمجلس الأعلى للبتروك
		10 دائرة الثقافة والسياحة
11 المؤسسة العامة لحديقة الحيوان والأحياء المائية بالعين		
12 دار زايد للثقافة الإسلامية		
13 نادي تراث الإمارات		
الأمن والعدل والسلامة	الأمن والسلامة	14 القيادة العامة لشرطة أبوظبي
		15 مركز المتابعة والتحكم
	العدالة	16 هيئة أبوظبي للزراعة والسلامة الغذائية
		17 مركز أبوظبي للسلامة والصحة المهنية (أوشاد)
		18 دائرة القضاء - أبوظبي



القطاع	المجال	الجهة الخاضعة	
التنمية الاجتماعية	التعليم	19 دائرة التعليم والمعرفة	
		20 جامعة باريس السوربون - أبوظبي	
		21 جامعة خليفة للعلوم والتكنولوجيا	
		22 جامعة محمد الخامس - أبوظبي	
		23 أكاديمية ريدان	
		24 مركز أبوظبي للتعليم والتدريب التقني والمهني	
		25 معهد التكنولوجيا التطبيقية	
		26 كلية الإمارات للتطوير التربوي	
		الصحة	27 دائرة الصحة
	28 المركز الوطني للتأهيل		
	29 دائرة تنمية المجتمع		
	30 مؤسسة التنمية الأسرية		
	31 مؤسسة الرعاية الاجتماعية وشؤون القصر		
	32 مؤسسة زايد العليا للرعاية الإنسانية وذوي الاحتياجات الخاصة		
	33 مؤسسة الإمارات لتنمية الشباب		
	34 مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية		
	تنمية المجتمع والبيئة		35 دار زايد للرعاية الأسرية
			36 مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية
			37 مجلس أبوظبي الرياضي
			38 صندوق معاشات ومكافآت التقاعد لإمارة أبوظبي
			39 هيئة أبوظبي للإسكان
			40 هيئة البيئة - أبوظبي
			41 الصندوق الدولي للحفاظ على الحباري
			42 صندوق محمد بن زايد الدولي لحماية الأنواع وإثراء الطبيعة
	البنية التحتية		التخطيط العمراني والبلديات
		44 بلدية مدينة أبوظبي	
45 بلدية مدينة العين			
46 بلدية مدينة الظفرة			
47 مركز إدارة النفايات - أبوظبي (تدوير)			
48 دائرة النقل			
النقل والمواصلات		49 صندوق تعويضات أصحاب رخص سيارات الأجرة	
		50 مركز النقل المتكامل	

القطاع	المجال	الجهة الخاضعة
الشؤون الحكومية		ديوان الحاكم 51
		المجلس الاستشاري الوطني 52
		ديوان ولي العهد 53
		ديوان ممثل الحاكم بمنطقة الظفرة 54
		ديوان ممثل الحاكم بالمنطقة الشرقية 55
		هيئة طيران الرئاسة 56
		جهاز الشؤون التنفيذية 57
		الأمانة العامة للمجلس التنفيذي 58
		دائرة المالية 59
		مكتب أبوظبي التنفيذي 60
		هيئة الموارد البشرية لإمارة أبوظبي 61
		هيئة الأنظمة والخدمات الذكية 62
		مركز الاحصاء - أبوظبي 63
	الاستثمارات العامة	
		صندوق أبوظبي للتنمية 65
		جهاز أبوظبي للاستثمار 66
		سوق أبوظبي للأوراق المالية 67
		شركة مبادلة للاستثمار 68
		مجموعة الاتحاد للطيران 69
		الشركة القابضة العامة - صناعات 70
		شركة أبوظبي لخدمات الصرف الصحي 71
		شركة أبوظبي الوطنية للمعارض 72
		شركة أبوظبي للمطارات 73
		شركة أبوظبي للموانئ 74
		شركة أبوظبي للخدمات الصحية 75
		شركة أبوظبي للإعلام 76
		شركة قصر الامارات 77
		مؤسسة الإمارات للطاقة النووية 78
		شركة الإتحاد للقطارات 79
		شركة مدن العقارية 80
		شركة أبوظبي للتنمية القابضة 81

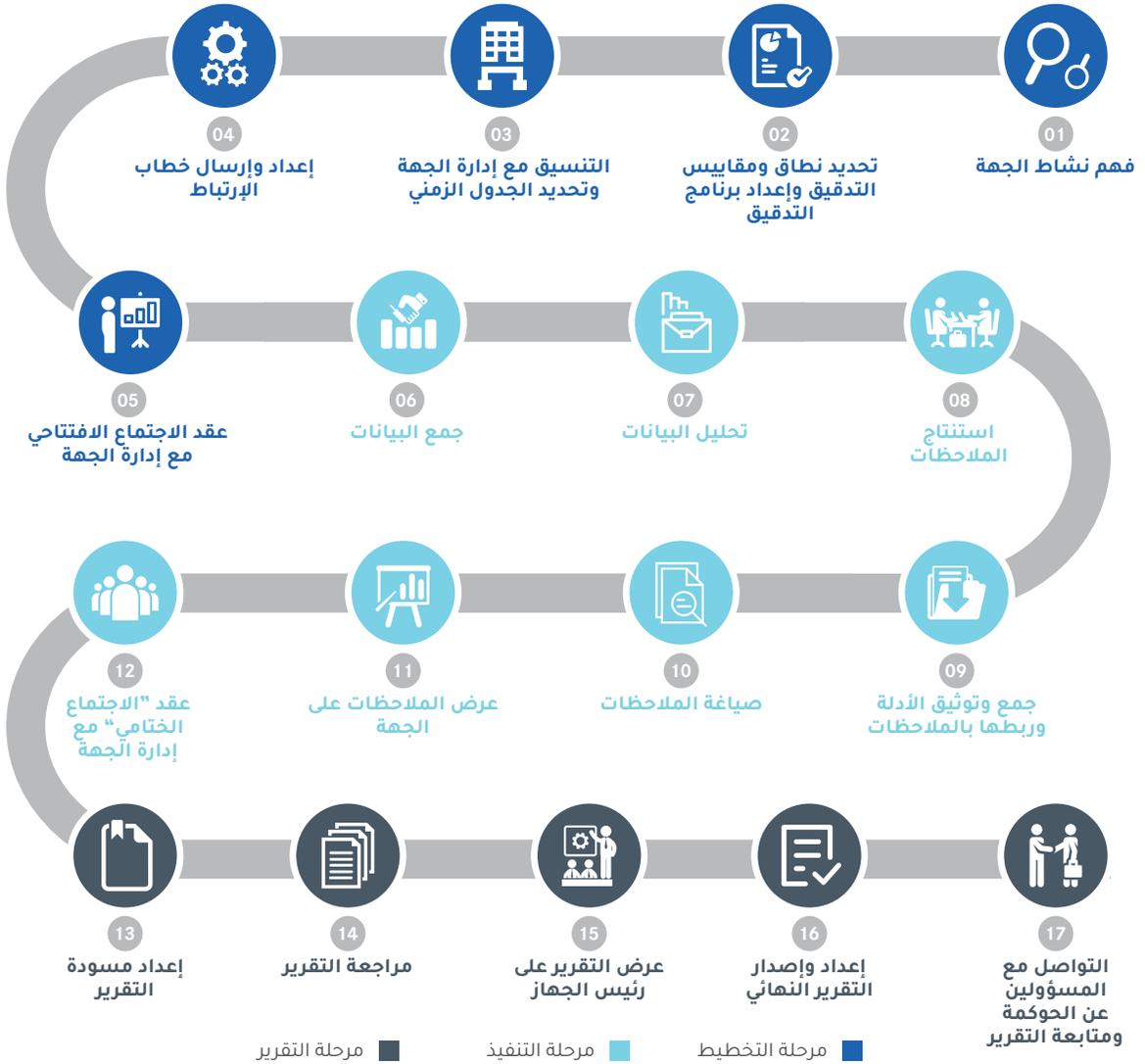




منهجية التدقيق

منهجية التدقيق

يقوم الجهاز بأعمال التدقيق وفقاً لمنهجية موحدة للتدقيق لضمان جودة أعمال التدقيق التي يقوم بها مما ينعكس على تقارير الجهاز وبرامجه المختلفة حيث تتضمن المنهجية ثلاث مراحل رئيسية تشمل كل مرحلة منها عدد من الخطوات اللازمة لإتمام التدقيق كما هو موضح في الشكل الآتي:



تم تطوير منهجية التدقيق بجهاز أبوظبي للمحاسبة وفقاً للمعايير والإرشادات الصادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين والمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة وغيرها من المعايير المتعارف عليها عالمياً. يقوم جهاز أبوظبي للمحاسبة بأداء عمليات التدقيق وفقاً لـ "مقاييس تدقيق" محددة ومبنية على أفضل المعايير والممارسات المتعارف عليها عالمياً بحسب موضوع التدقيق.



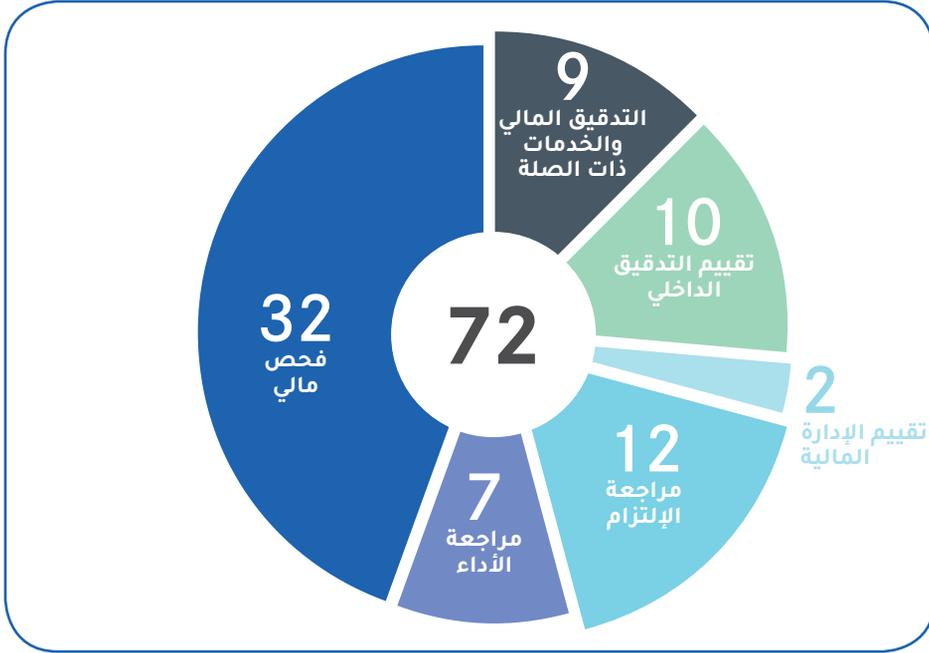




ملخص إنجازات عام 2018

ملخص إنجازات عام 2018

وفقا لخطة عمل 2018، أصدر الجهاز 72 تقرير (2017: 97 تقرير) شملت كافة القطاعات الحكومية والمؤسسات العامة والشركات الحكومية والشركات التابعة لها.



• إجراء تقييم للإدارة المالية لجهتين خاضعتين (2017: 3) للتأكد من كفاءة وفعالية الإدارة المالية لديهما.

• تقييم أداء إدارات التدقيق الداخلي لـ 10 جهات خاضعة (2017: 30) والتحقق من مدى كفاءة وفعالية التدقيق الداخلي بها.

• مراجعة الالتزام بالقوانين والقواعد واللوائح المعمول بها في 12 جهة خاضعة (2017: 15).

• مراجعة الأداء لبرنامجين من برامج خطة أبوظبي (تنمية السياحة، التعليم) وكذلك لعدد من الخدمات والنواتج الحكومية (التحقيقات والإجراءات التأديبية، الأولمبياد الخاص 2019، خدمات البناء الحكومية، التخطيط العمراني، وإدارة تضارب المصالح في الجهات الحكومية) وتم إصدار 7 تقارير (2017: 6).

• تمكن الجهاز من تنفيذ وإتمام الخطة السنوية المعتمدة لعام 2018 وتحقيق الأهداف الموضوعية كما يلي:

• الانتهاء من 3 عمليات تدقيق للبيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 (2017: عملية تدقيق واحدة) وفقاً للمعايير الدولية وتم إصدار التقارير بشأنها. كما أصدرنا 3 خطابات إدارة والتي تسلط الضوء على المسائل المهمة التي تكتشفت للجهاز خلال عمليات التدقيق.

• تنفيذ عمليات تأكيد مالي وخدمات استشارية موازية لعمليات تدقيق البيانات المالية (كمراجعة البيانات المالية النصف سنوية وتحليل الفجوات مع إطار الرقابة الداخلية COSO) وتم إصدار 3 تقارير بشأنها (2017: لا يوجد).

• اكتمال مرحلة التخطيط التي تعد جزءاً من تدقيق البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 لعدد من الجهات الخاضعة.

• فحص البيانات المالية لـ 32 جهة خاضعة (2017: 42) والتحقق من مدى التزام الجهات بموازنتها وامتطلبات معايير المحاسبة الدولية لإعداد البيانات المالية ومتابعة تطبيق الجهات الخاضعة لـ "قواعد تعيين مدققي الحسابات" الصادرة بموجب القانون رقم 14 لسنة 2008.

كما تمكن الجهاز خلال العام المنصرم من تحقيق عدد من الإنجازات الأخرى:

الأهداف الاستراتيجية

- إجراء مراجعة شاملة للأهداف الاستراتيجية للجهاز.
- تقييم أعمال الجهاز وفقا للمعايير الصادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الإننتوساي).
- مراجعة كافة السياسات واللوائح الداخلية لتحديد أوجه تطوير الخدمات والنواتج ووضع خطط ومبادرات للانتقال التدريجي نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية المرجوة.

الجهات الخاضعة

- التأكد من تنفيذ قرار رئيس الجهاز رقم (1) لسنة 2017 بشأن معايير التدقيق بالجهات الحكومية والذي يتطلب:
 - اختبار فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية وإصدار مدقق الحسابات لرأي منفصل حولها.
 - التأكد من التزام الجهات بالقوانين واللوائح المعمول بها وإصدار رأيه في هذا الشأن كجزء من تقرير مدقق الحسابات.
- رفع عدد من تقارير المحاسبة عن عدد من المواضيع ذات الأهمية والتحقيق في البلاغات المحالة إلى الجهاز والمخالفات التي تم اكتشافها خلال القيام بأعمال الجهاز وإصدار تقارير الفحص الخاص عنها متضمنة ملاحظتنا وتوصياتنا التفصيلية.

النزاهة والمحاسبة

- فحص المواضيع ذات الأهمية والبلاغات المحالة إلى الجهاز والمخالفات والتحقيق بها وإصدار التقارير ذات الصلة للأطراف المعنية.
- إجراء المراجعات اللازمة لضمان والتأكد من وجود أنظمة كافية للحوكمة مناسبة وفعالة.
- تعزيز الوعي بالمخالفات ومخاطر عدم الامتثال (أسبوع التوعية بالاحتيال ودورات تدريبية للحصول على شهادة CFE وتنظيم مؤتمر مكافحة الاحتيال ACFE في أبوظبي، بالإضافة إلى المشاركات المستمرة على البوابة الإلكترونية (e-maarifa).

مركز أداء للمعرفة

- تفعيل الدور الخارجي لمركز أداء للمعرفة من خلال إطلاق عدد من برامج التدريب المهنية المتخصصة تم من خلالها تدريب 415 موظف من 34 جهة حكومية.
- متابعة مخرجات "برنامج تطوير المدققين" المتعلق بتدريب وتأهيل المدققين الإماراتيين ومساعدتهم على اكتساب المعرفة والمهارات اللازمة لنجاحهم ودفع مسيرتهم المهنية وتقديم الدورات التدريبية للحصول على الشهادات المهنية من خلال برنامج تطوير المدققين.
- اعتماد مركز أداء للمعرفة بالجهاز كمزود تدريب معتمد لدى جمعية محققي الاحتيال المعتمدين (ACFE).
- استمرار اعتماد مركز أداء للمعرفة بالجهاز كمزود تدريب معتمد لدى معهد القيادة والإدارة بالمملكة المتحدة.



المشورة

- تعزيز قيمة "البوابة الإلكترونية" "e-maarifa" للتواصل وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات والتي تجاوز عدد أعضائها 750 عضو من موظفي حكومة أبوظبي في 104 جهة حكومية.
- المشاركة في عضوية لجان التدقيق لعدد من الجهات الحكومية.
- الاستمرار في تقديم المشورة للجهات الخاضعة عند الطلب لتطوير أداء وحدات التدقيق الداخلي وتوفير خدمات المساندة لمستخدمي نظام الحوكمة الإلكتروني (e-governance portal) لـ 85 جهة حكومية.

الأبحاث وتبادل المعرفة

- إصدار عدد من أوراق العمل الفنية المتعلقة بمعالجة الأمور المحاسبية واستمرار الجهاز في ترأس "منتدى أبوظبي الفني لمعايير المحاسبة والتدقيق" بهدف توحيد تفسيرات المعايير المحاسبية.
- إصدار أوراق بحث رئيسية وعدد من المقارنات مع الممارسات العالمية والدراسات الاستقصائية.

التمثيل المحلي والدولي

- العضوية بمجلس إدارة ولجنة التدقيق للمنتدى الدولي لمنظمي التدقيق المستقلين (IFIAR) والمشاركة في اجتماعاته الدورية (مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والاجتماع السنوي وورش عمل المنتدى).
- التعاون مع جمعية محققى الاحتيال المعتمدين (ACFE) لاستضافة فعاليات مؤتمر "مكافحة الاحتيال في الشرق الأوسط" في أبوظبي والذي جذب أكثر من 300 متخصص لمكافحة الاحتيال.
- رعاية المؤتمر السنوي العالمي لمعهد المدققين الداخليين (IIA) في الدولة ولأول مرة في الشرق الأوسط والفعاليات المحلية المنظمة من قبل الجمعية المحلية.
- استمرار الجهاز في ترأس "منتدى أبوظبي الفني لمعايير المحاسبة والتدقيق" بهدف توحيد تفسيرات المعايير المحاسبية بين الجهاز وشركات التدقيق وممارسي مهنتي المحاسبة والتدقيق بالدولة.





تفاصيل برامج عام 2018

تفاصيل برامج عام 2018

التدقيق والفحص المالي

قام الجهاز بتطوير ثلاثة برامج ضمن هذه المجموعة بهدف التمكن من التحقق من صحة البيانات المالية الموحدة لحكومة أبوظبي والبيانات المالية الصادرة عن الجهات الخاضعة:



التدقيق المالي

يقوم الجهاز بالتدقيق على البيانات المالية وفقاً لمعايير التدقيق الدولية (ISA) لإبداء الرأي حول ما إذا كانت البيانات المالية تعبر بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية عن الأداء المالي للجهة الخاضعة وفقاً لإطار إعداد البيانات المالية المطبق بالجهة (IPSAS أو IFRS). يتضمن تقرير التدقيق رأي الجهاز بشأن التزام الجهات بالمتطلبات القانونية والتنظيمية.

كما تتضمن عمليات التدقيق المالي إصدار تقرير منفصل يتضمن رأي الجهاز بشأن فعالية أنظمة الرقابة الداخلية من خلال الحصول على تأكيد معقول بشأنها.



إنجازات عام 2018:



اكتمال مرحلة التخطيط والتي تعد جزءاً من تدقيق البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 لعدد من الدوائر الحكومية.



تنفيذ عمليات تأكيد مالي وخدمات ذات العلاقة الخاصة بعمليات تدقيق البيانات المالية (كمراجعة البيانات المالية النصف سنوية وتحليل الفجوات مع نظام COSO) وتم إصدار 6 تقارير بشأنها (2017: لا يوجد).



الانتهاء من 3 عمليات تدقيق على البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 (2017: عملية تدقيق واحدة) لحكومة أبوظبي والقيادة العامة لشرطة أبوظبي ودائرة التنمية الاقتصادية وفقاً للمعايير الدولية وتم إصدار التقارير بشأنها.

الفحص المالي

يشمل الفحص المالي قيام الجهاز بالتأكد من التزام الجهة الخاضعة بتعيين مدقق الحسابات وفقاً "لقواعد تعيين مدققي الحسابات" الصادرة عن جهاز أبوظبي للمحاسبة وفحص البيانات المالية وأعمال مدقق الحسابات، وذلك بهدف التحقق من صحة البيانات المالية للجهات الخاضعة.

قام الجهاز بتطوير 390 مقياس تدقيق للفحص المالي موزعين على 21 معيار ضمن خمسة عناصر رئيسية. وفيما يلي عناصر ومعايير التدقيق للفحص المالي:

عناصر ومعايير التدقيق للفحص المالي

تعيين مدقق الحسابات

1. استقلالية المدقق
2. الخبرة في مجال عمل الجهة
3. الكوادر الفنية والجودة
4. إجراءات تقييم العرض الفني والمالي

تخطيط عملية التدقيق

5. مذكرة تخطيط التدقيق
6. فهم نشاط الجهة والبيئة الرقابية
7. تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية نتيجة الإحتيال أو الخطأ

تنفيذ عملية التدقيق

8. اختبار أنظمة الرقابة
9. تنفيذ الإجراءات التحليلية
10. الأرصدة والمعاملات الجوهرية
11. الإطار المحاسبي المطبق
12. التقديرات المحاسبية
13. المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة
14. الأحداث اللاحقة
15. استمرارية الجهة
16. إقرارات الإدارة الخطية
17. الإستفادة من عمل الآخرين
18. القضايا والمتطلبات

إعداد التقرير

19. إنجاز المهمة وتقييم الناتج
20. تكوين الرأي وإعداد التقرير

متطلبات قانونية وتنظيمية وأخرى

21. الالتزام بالقوانين والأنظمة ذات العلاقة

يتم تصنيف الملاحظات الناتجة عن الفحص المالي وفقاً للآتي:

- إجراء تصحيحي جوهري: ملاحظة ذات تأثير جوهري مما يتطلب إجراء تصحيحي فوري.
- إجراء تصحيحي: ملاحظة تشير إلى وجود قصور في عملية التدقيق مما يتطلب إجراء تصحيحي لتحسين عملية التدقيق.
- إجراء تصحيحي محدود: ملاحظة تشير إلى وجود خطأ محدد والذي لو تم اكتشافه ومتابعته لنتج عنه تسويات محاسبية.

تم تطوير مقاييس التدقيق للفحص المالي بناءً على الآتي:

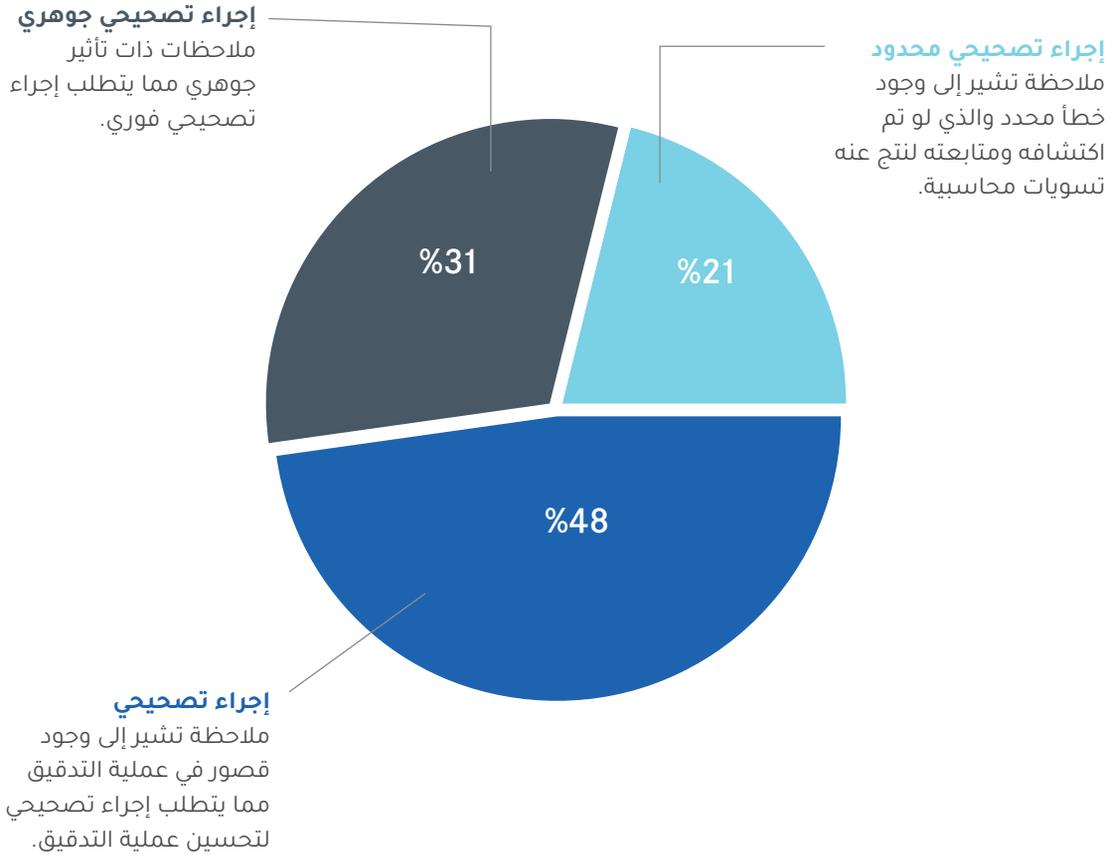
- قواعد تعيين مدققي الحسابات الصادرة بموجب القانون رقم 14 لسنة 2008.
- قرار رئيس جهاز أبوظبي للمحاسبة رقم 1 لسنة 2017 الصادر بموجب القانون رقم 14 لسنة 2008.
- معايير التدقيق الدولية الصادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين.
- معايير المحاسبة المستخدمة لإعداد البيانات المالية IFRS أو IPSAS.

قام الجهاز خلال عام 2018 بفحص 32 تقرير تدقيق وعمل مدققي حسابات تم تعيينهم من قبل الجهات الخاضعة، الذين تم اختيار البيانات المالية وعمليات التدقيق وفقاً لمعايير تحديد الأولويات التي تم وضعها من قبل الجهاز. قام الجهاز بالتركيز على تقييم مدققي الحسابات لنظم الرقابة الداخلية والتزام الجهات الخاضعة بالقوانين واللوائح ذات الصلة، بالإضافة إلى اكتمال وملائمة تسجيل الأصول والإيرادات بما يعكس الأداء الفعلي.

32

تقرير فحص مالي

تضمنت تقارير الفحص المالي 368 ملاحظة تم تصنيفها كالآتي:



يقوم الجهاز بإصدار التقرير بعد الانتهاء من الفحص المالي ويتم إرساله إلى المسؤولين عن الحوكمة في الجهة الخاضعة ومدقق الحسابات لاتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة والمتابعة.

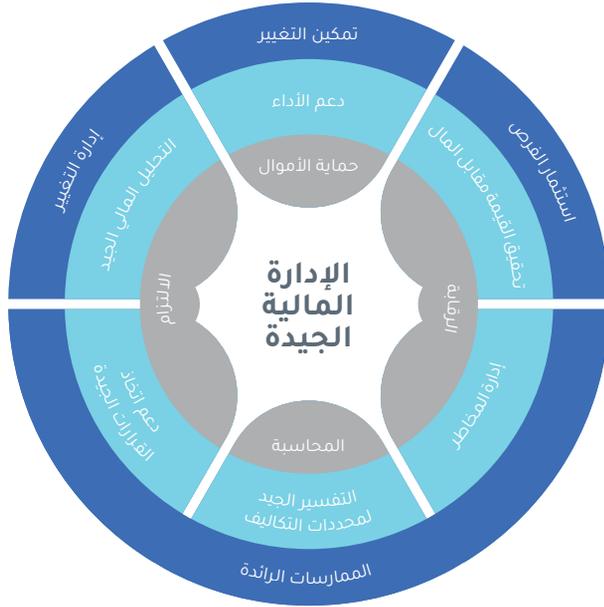
أهم فرص التحسين والتطوير فيما يتعلق بالالتزام بالقوانين والقرارات والتعاميم ذات الأثر المالي:

- إصدار البيانات المالية في الوقت وباللغة المحددين وفقاً للأنظمة والقوانين وأفضل الممارسات.
- الالتزام بضمانات وقروض دون الحصول على الموافقات اللازمة وفقاً للأنظمة والقوانين.
- تنفيذ الموازنة السنوية المعتمدة وعرض بيان المقارنة بين الموازنة والإنفاق الفعلي ضمن البيانات المالية وفقاً للأنظمة والقوانين ذات الصلة.
- الاعتراف بالأصول في البيانات المالية والحصول على المستندات والموافقات الداعمة وفقاً للقرارات ذات العلاقة.
- الاعتراف بالمساعدات الحكومية في البيانات المالية واستخدامها وفقاً للقرارات ذات الصلة.
- التطبيق الصحيح لقواعد تعيين مدققي الحسابات التي أصدرها الجهاز في 2014.
- المشاركة الفعالة لأعضاء فريق التدقيق من مواطني الدولة في كافة مراحل عملية التدقيق المختلفة.

- أهم فرص التحسين والتطوير فيما يتعلق بالالتزام بمعايير إعداد التقارير المالية والتدقيق مما يؤثر على الموقف المالي للجهة:
- تغيير التصنيف المحاسبي بما يتفق مع إطار إعداد البيانات المالية المستخدم.
- دقة وموضوعية الافتراضات المستخدمة لقياس وتسجيل الأصول.
- تسجيل إيرادات بشكل يعكس الأداء الفعلي ويتسق مع التدفقات النقدية التشغيلية.
- اختبار انخفاض قيمة الشهرة والأصول غير الملموسة وفقاً لإطار إعداد البيانات المالية المستخدم.
- اختبار الانخفاض في قيمة الأصول في حالة وجود مؤشرات خارجية أو داخلية تدل على إمكانية انخفاض قيمة تلك الأصول.
- استهلاك الأصول محاسبياً على مدى العمر الإنتاجي الذي يتوقع فيه الحصول على المنافع الاقتصادية المستقبلية لتلك الأصول.
- إعداد البيانات المالية الموحدة بما يتفق مع متطلبات إطار إعداد البيانات المالية المستخدم.
- المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التشغيلي والتمويلي.
- إدراج الأصول التي يتم استخدامها من قبل الجهات والتي يتم تحقيق إيراد منها بالبيانات المالية لتلك الجهات.
- عمليات تسجيل وإدراج الأصول الخاصة بالمشاريع والمبادرات الرأسمالية.
- عرض المساهمات الحكومية في البيانات المالية وفقاً للموازنات التشغيلية المعتمدة والتمويل المستلم.
- تقدير القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية بشكل يتفق مع متطلبات إطار إعداد البيانات المالية المستخدم.
- تقييم إمكانية استرداد التسهيلات المالية والقروض.
- الاعتراف بنتائج أعمال الاستثمارات الخارجية وفقاً لمتطلبات إطار إعداد البيانات المالية المستخدم.
- تسجيل مبالغ مستحقة من حكومة أبوظبي في بيان المركز المالي في حال وجود ما يؤيد استحقاقها.
- التزام مدقق الحسابات بعدد ساعات العمل المقررة بعرض التدقيق المقدم منه.
- التواصل مع المسؤولين عن الحوكمة من قبل مدققي الحسابات في مراحل التدقيق المختلفة وفقاً لمتطلبات معايير التدقيق الدولية.
- إجراءات التدقيق المنفذة من قبل مدقق الحسابات بشأن الأمور التالية:
 - تقييم استمرارية بعض الجهات التي لديها مؤشرات على عدم القدرة على الاستمرار.
 - التأكد من صحة الافتراضات، بما في ذلك معدل الخصم المستخدم في إعداد التدفقات النقدية المتوقعة عند تقييم الاستثمارات واحتساب القيمة العادلة للأصول.
 - اختبار وجود واكتمال الإيرادات وعرض المنح والتمويل الحكومي بشكل غير صحيح.
 - درجة مشاركة الشريك المستقل المسؤول عن تقييم جودة مهمة التدقيق.
 - مدى كفاية العمل المؤدى من قبل المتخصصين في تدقيق نظم المعلومات.
 - إجراءات تقييم مخاطر الاحتيال.
 - فحص أنظمة الرقابة الداخلية وفهم عمل المدقق الداخلي.
 - مراجعة مدى الالتزام بالقوانين واللوائح ذات الصلة.
 - تدقيق البيانات المالية الموحدة للمجموعة - مؤسسة عامة وشركاتها التابعة - والمعاملات بين الأطراف ذات العلاقة.

تقييم الإدارة المالية

يتم تقييم الإدارة المالية في الجهات الخاضعة والتأكد من مدى توافقها مع أفضل الممارسات، وذلك بهدف التحقق من فعالية وكفاءة الإدارة المالية. حيث تم تطوير مقاييس التدقيق لتقييم الإدارة المالية بما يتفق مع المعايير المعدة من قبل معهد الإدارة المالية والمحاسبة في القطاع العام "CIPFA" وهو معهد رائد للمحاسبين العاملين في المملكة المتحدة وعضو في الإتحاد الدولي للمحاسبين "IFAC".



يتم تطبيق هذه الأساليب الثلاث من خلال أبعاد الإدارة المالية الأربعة وهي:

إن نموذج الإدارة المالية المتبع والمعد من قبل المعهد يقسم الإدارة المالية إلى ثلاث أساليب متدرجة هي:



المصلحة



الإجراءات



فريق العمل



القيادة



تمكين التغيير

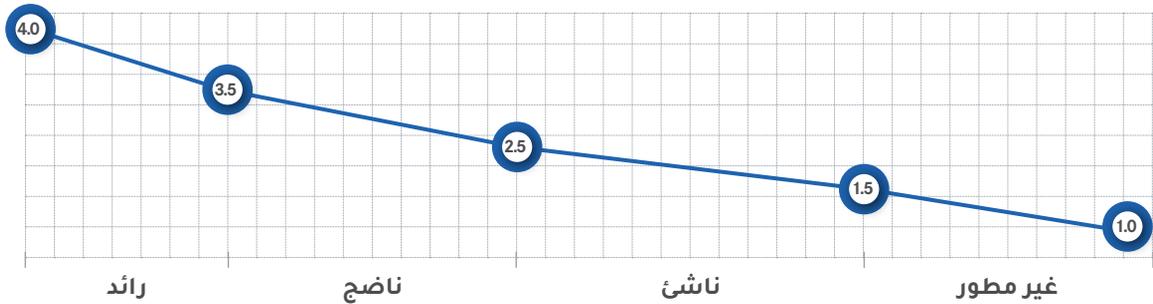


دعم الأداء

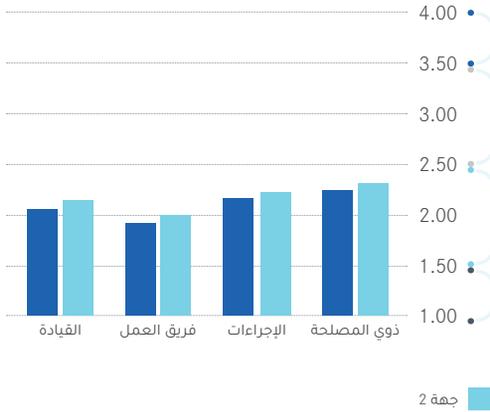


المساءلة

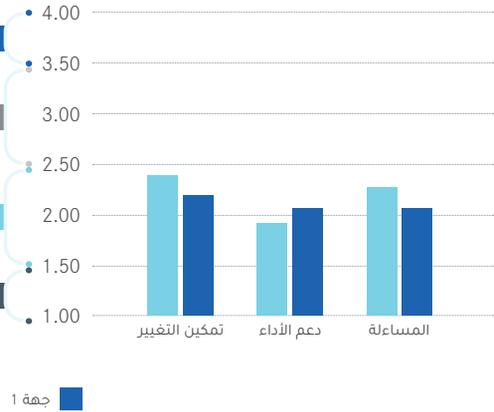
يتم تقييم الإدارة المالية وفقاً لـ 30 معيار حيث يتم التقييم بالنسبة لكل معيار عن طريق إعطاء تصنيف من 1 إلى 4 حيث أن 1 يشير إلى معيار غير مطبق في حين 4 تشير إلى تطبيق رائد يحدد بناء على 329 مقياس موزعين على أبعاد الإدارة المالية.



نتيجة التقييم وفق أبعاد الإدارة



نتيجة التقييم وفق أسلوب الإدارة



للخروج من المشاريع التي تنحرف عن تحقيق الأهداف والمنافع المرجوة منها.

التأكد من أن الوظائف المالية يتم شغلها من قبل أشخاص مؤهلين من ذوي الخبرة ومتخصصين في الشؤون المالية والمحاسبية بما يتناسب مع القدرات العلمية والمهنية والمهارات التي تعكس متطلبات هذه الوظائف الموجودة في التوصيف الوظيفي لكل وظيفة.

التوسع في تطوير وقياس مؤشرات الأداء الرئيسية التي تركز على القيمة مقابل المال وإصدار تقارير حول ما إذا كانت الجهة قد أنفقت المال العام بشكل اقتصادي وفعال وكفء في مختلف المجالات.

تحسين إجراءات الرقابة على الموازنة وتطبيق إجراءات رسمية لمحاسبة المسؤولين عن الموازنات على خطط الصرف السنوية بحيث تلزم المسؤولين عن تنفيذ الموازنات بتوضيح وتتبع الاختلافات في الصرف الفعلي عن الموازنات المعتمدة وتوثيق التفسيرات حولها على أن يتم ذلك بشكل متواصل بما يساعد على تحسين الرقابة على الموازنة.

إرفاق خطة لتحقيق القيمة مقابل المال مع الموازنة بحيث تتضمن تلك الخطة معلومات عن مجالات التوفير المحتملة وعرض شامل لطبيعة وتوقيت الإجراءات التي سيتم اتخاذها من أجل تحقيق القيمة مقابل المال.

تضمنت تقارير تقييم الإدارة المالية عدد من فرص التحسين والتطوير تم تقديمها إلى المسؤولين عن الحوكمة بالجهتين لاتخاذ الإجراءات التصحيحية والمتابعة.

أهم فرص التحسين والتطوير:

- اعتماد خطة مالية تفصيلية متوسطة الأجل مربوطة بالخطة الاستراتيجية للجهة توثق حجم التمويل المطلوب لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للجهة وكيفية توفيره. كما تتضمن تقديرات للاحتياجات والموارد وتأثيرات المحركات الخارجية للتكاليف بالإضافة إلى الافتراضات المستخدمة لإعداد هذه التقديرات.
- الإسراع في إتمام دراسة احتساب تكاليف الخدمات الحكومية وفقاً لأفضل الممارسات واستخدامها كأساس لمراجعة رسوم الخدمات المقدمة بالتنسيق مع دائرة المالية وذلك بهدف تعزيز الكفاءة المالية على المدى البعيد ورفع كفاءة الخدمات.
- تعزيز دراسات الجدوى لتصبح شاملة ومتضمنة كافة تكاليف دورة حياة المشروع والمخاطر والقدرة على تحمل التكاليف ودراسة موجهات الكلفة والأداء واستراتيجيات التخارج والقيمة مقابل المال وتقييم ذلك أيضاً في المشاريع الرأسمالية والتشغيلية القائمة حالياً لتحديد إذا ما يجب الانسحاب منها أو تقليل خدماتها أو زيادة التكاليف المتعلقة بها، ووضع استراتيجيات



مراجعة الأداء والمخاطر

قام الجهاز بتطوير ثلاثة برامج ضمن هذه المجموعة بهدف التحقق من أن إدارة وتحصيل وصرف أموال وموارد الجهات الخاضعة يتم بكفاءة وفعالية واقتصادية والتزام هذه الجهات بالقوانين والأنظمة واللوائح وقواعد الحوكمة:

مراجعة الالتزام

مراجعة الأداء

مراجعة برامج خطة أبوظبي

تهدف برامج هذه المجموعة إلى التحقق من كفاءة وفعالية واقتصادية استخدام الجهات الخاضعة لمواردها والتزامها بالقوانين والأنظمة واللوائح وقواعد الحوكمة. كما يسعى الجهاز من خلال هذه المجموعة من النواتج إلى الارتقاء بممارسات الحوكمة في الجهات الخاضعة حيث حرص الجهاز منذ تأسيسه على حث الجهات الخاضعة على تأسيس لجان التدقيق ووحدات التدقيق الداخلي.

مراجعة برامج خطة حكومة أبوظبي

مراجعة برامج خطة إمارة أبوظبي لضمان والتأكد من التعاون والتنسيق بين الجهات الخاضعة وتحقيق التقدم الملموس والمنشود نحو الأهداف التي تم وضعها في خطط الحكومة.

قام الجهاز بتطوير منهجية متكاملة للتدقيق بما يتماشى مع الممارسات والمعايير الدولية الرائدة والمتعارف عليها عالمياً في مجال تدقيق ومراجعة الأداء.

تقييم نتائج الأهداف

- تقييم التقدم المحرز لتحقيق الأهداف:
- تحديد الأهداف
- ما إذا تم قياس المؤشرات المناسبة ورفع تقارير أداء توضح التقدم والإنجازات المحرزة.
- تحديد المؤشرات اللازمة ومحاولة تقييم وتوضيح التقدم والإنجازات المحرزة إذا لم تتوفر أي تقارير أداء.
- إذا تطلب الأمر تحديد واستعراض حالات قياسية لسياسات وبرامج تم تنفيذها بنجاح.



تعريف الأهداف وتصميم البرامج

- التأكد من أنه تم تعريف الهدف من خلال عوامل نجاح محددة:
- تم تحديد نطاق الهدف / البرنامج بوضوح مع غرض واضح لمعالجة مشكلة أو حاجة محددة أو قائمة.
- تم تحديد مؤشرات قياس للنتائج لتوضيح ما إذا كانت الحكومة تتحرك في الاتجاه الصحيح.
- تم تصميم البرنامج بشكل فعال بحيث يتم توجيه الموارد لتصل إلى المستفيدين المقصودين.



الرأي والتوصيات

- واستناداً إلى التقييم الشامل للمجالات السابقة، يبدى الجهاز رأياً حول ما إذا كانت الجهات المسؤولة عن البرامج:
- على الطريق الصحيح لتحقيق الأهداف
- لديها المرونة الكافية للتكيف مع التغيرات
- يقوم الجهاز بوضع توصيات لمعالجة أية ثغرات أو فجوات



تشخيص الأداء

- استنتاج إلى النتائج، تشخيص الأداء من خلال مراجعة المجالين التاليين.
- النشاط الحكومي**
تقييم خارطة الطريق/ الاستراتيجية / النهج لتحقيق الخطة (التنسيق، ومواءمة المبادرات، وما إلى ذلك)
- تقييم الوضع الحالي**
تحديد العوامل التي دعمت أو عرقلت جهود الحكومة نحو تحقيق الأهداف.
- تقييم ما إذا كانت الجهات المسؤولة عن البرامج لديها مرونة للتعامل مع التغيرات المستقبلية.



مراجعة الأداء

يتم مراجعة أداء الجهات الخاضعة للتحقق من مدى كفاءة وفعالية واقتصادية العمليات والإجراءات التي يتم من خلالها تقديم الخدمة أو الناتج محل المراجعة ومدى توافيقها مع القوانين وأفضل الممارسات. تشمل هذه المراجعة أيضاً مراجعة المشاريع الرأسمالية والمرافق الحيوية قيد التنفيذ حيث أن هذه المشاريع تعد إحدى نواتج الجهات الخاضعة.

يتم تطوير مقاييس ومعايير التدقيق لكل مهمة ضمن ثلاثة عناصر رئيسية كما هو موضح في الشكل الآتي:

عناصر ومعايير التدقيق لمراجعة الأداء

مقاييس الأداء والتقارير

13. مقاييس الأداء
14. سلامة البيانات
15. تقارير الأداء

الممارسات المطبقة *

8. إصدار الرخص
9. تجديد الرخص
10. إلغاء الرخص
11. التفتيش ومراقبة الجودة
12. تأديب المخالفين

إطار الحوكمة

1. الإطار التنظيمي والتشغيلي
2. الاستراتيجية
3. نموذج تقديم الخدمات واللوائح
4. الخطة السنوية
5. أدلة العمل
6. التوثيق وإدارة استمرارية الأعمال وتقنية المعلومات
7. إدارة تضارب المصالح

* تختلف معايير التدقيق للممارسات وفقاً للخدمة أو الناتج محل المراجعة.

شملت مراجعة الأداء خلال عام 2018 عدد من القطاعات وبرامج خطة إمارة أبوظبي بالإضافة إلى مراجعة العمليات والأنظمة والسياسات واللوائح للجهات الخاضعة وتمحورت حول مراجعة عدد من الخدمات والنواتج الرئيسية بهدف التحقق من توافق مستوى الأداء مع أفضل الممارسات الرائدة.

أصدر الجهاز

تقارير لمراجعة الأداء خلال عام 2018 (6:2017) شملت مجالات مختلفة بهدف التحقق من فعالية إطار الحوكمة وتوافق الممارسات المطبقة مع أفضل الممارسات الرائدة وفعالية نظام إدارة الأداء.



المجالات



تقارير الأداء التي تم إصدارها خلال 2018



مراجعة مدى الالتزام

يقوم الجهاز بمراجعة الالتزام بالقوانين والتشريعات لدى الجهات الخاضعة بهدف التحقق من كفاءة وفعالية واقتصادية عملية الشراء والتأكد من مدى الامتثال بالقوانين والأنظمة المعمول بها في الجهة.

قام الجهاز بتطوير 74 مقياس تدقيق لمراجعة الالتزام بقوانين وأنظمة المشتريات موزعة على 13 معياراً ضمن ثلاثة عناصر رئيسية هي: الإطار التنظيمي للمشتريات، الممارسات المطبقة، وحفظ السجلات والتقارير. ويوضح الشكل التالي عناصر ومعايير مراجعة المشتريات.

عناصر ومعايير مراجعة المشتريات

الممارسات المطبقة

7. التخطيط والموازنة
8. الشراء والتعاقد

الإطار التنظيمي للمشتريات

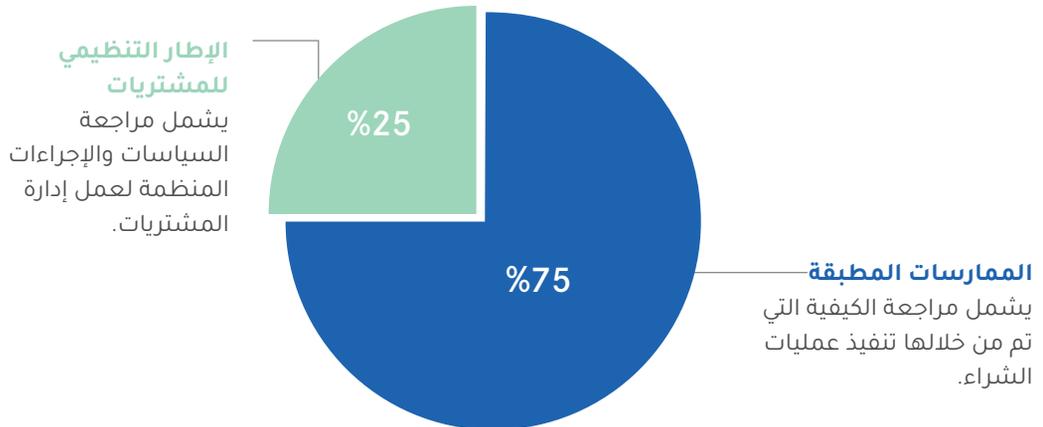
1. لائحة ودليل إجراءات المشتريات
2. الصلاحيات والتفويضات
3. تضارب المصالح
4. لجنة المشتريات
5. التسجيل والتصنيف
6. النظام الإلكتروني والتقارير

تم تطوير منهجية مراجعة الالتزام بقوانين وأنظمة المشتريات إستناداً إلى معايير "معهد المشتريات والإمداد (CIPS)" وبما يتوافق مع القوانين واللوائح الخاصة بالمشتريات والمعمول بها في إمارة أبوظبي.

أصدر الجهاز 12 تقريراً لمراجعة الالتزام بالقوانين والتشريعات خلال عام 2018 (2017:15) تضمنت عدد من فرص التحسين والتطوير تم تقديمها إلى المسؤولين عن الحوكمة لاتخاذ الاجراءات التصحيحية والمتابعة.



عدد الملاحظات موزعة وفقاً لعناصر مراجعة المشتريات



بالإضافة إلى ذلك أصدر الجهاز 10 تقارير حول تقييم جودة التدقيق الداخلي بهدف تحديد الفجوات في الأداء والمجالات التي تحتاج إلى تحسين ورفع أداء التدقيق الداخلي في الجهات الخاضعة إلى مستوى الممارسات المعتمدة. كما تشمل الأهداف الرئيسية لهذا التقييم الحصول على تأكيدات متعلقة بدور وحدات التدقيق الداخلي في تسليط الضوء على المجالات الأكثر عرضة للمخاطر في الجهة التي تعمل فيها.

يتم تقييم وظائف التدقيق الداخلي إستناداً إلى 4 عناصر: الاستقلالية والموضوعية، التنظيم والتوطين، تقييم المخاطر وتقارير التدقيق الداخلي الأخرى، دليل التدقيق الداخلي والتقنية المطبقة.

10

تقارير تقييم جودة التدقيق الداخلي

درجات المطابقة مع معايير جمعية المدققين الداخليين



تضمنت تقارير تقييم جودة التدقيق الداخلي عدد من فرص التحسين والتطوير تم تقديمها إلى المسؤولين عن الحوكمة لاتخاذ الإجراءات التصحيحية والمتابعة.

- أهم فرص التحسين والتطوير:**
- عدم تفعيل استقلالية وموضوعية التدقيق الداخلي بصورة تامة، الأمر الذي يؤثر بشكل مباشر على حيادية وموضوعية التأكيدات التي يتم تقديمها.
 - ضعف مستوى الخبرات والمهارات والكفاءات البشرية الفردية والجماعية اللازمة للقيام بأنشطة التدقيق الداخلي، مما قد يؤدي إلى عدم الوفاء بالمسؤوليات وتحقيق المستهدفات والمبادرات الاستراتيجية للتدقيق الداخلي.
 - عدم انساق خطط التدقيق مع نواتج عملية تقييم المخاطر، وبالتالي لا يتم توجيه موارد التدقيق الداخلي نحو الأنشطة ذات المخاطر المرتفعة والتي قد تعيق الجهة من تحقيق أهدافها.
 - ضعف التأكيدات الشاملة بشأن فعالية وكفاءة عمليات الحوكمة ومسار إدارة المخاطر والإجراءات الرقابية الأمر الذي يؤثر على القيمة المضافة وجودة التأكيدات المقدمة من قبل التدقيق الداخلي.
 - لا تتم المتابعة للتأكد من تنفيذ التوصيات وخطط عمل الإدارة الواردة في تقارير التدقيق الداخلي وفقاً للأطر الزمنية المتفق عليها الأمر الذي يؤثر على مستوى تحسين كفاءة وفعالية الضوابط الرقابية للحد من أثر المخاطر الواردة في تقارير التدقيق الداخلي.
 - ضعف في تطوير وتأهيل كوادر التدقيق الداخلي من مواطني الدولة بصورة فعالة من حيث التشجيع وتوفير الموارد والوقت والتدريب اللازم للحصول على شهادة مهنية متخصصة في مجال التدقيق الداخلي.

دعم المحاسبة

قام الجهاز بتطوير ثلاثة برامج ضمن هذه المجموعة بهدف دعم مساءلة ومحاسبة الجهات الخاضعة حول مهامها ومسؤولياتها إضافة إلى تدريب وتأهيل الكوادر المواطنة ودعم تبادل الخبرات والممارسات الرائدة. وهي:

مركز أداء للمعرفة

المشورة

تقارير المحاسبة

تقارير المحاسبة

إعداد ورفع التقارير إلى صاحب السمو ولي العهد عن أعمال الجهاز وأية مهام ومسؤوليات يراها سموه.

قام الجهاز خلال عام 2018 بإصدار عدداً من التقارير ضمن هذا البرنامج المتعلقة بأعمال الجهاز، والتي كان من أبرزها التقارير التي تم تقديمها إلى صاحب السمو ولي العهد (حفظه الله) ضمن هذه المجموعة كتقرير تدقيق البيانات المالية لحكومة أبوظبي وتقرير المحاسبة السنوي.



فحص المخالفات المالية

يتطلب قانون إنشاء الجهاز أن تقوم الجهات الخاضعة بإخطار الجهاز فور اكتشاف أية مخالفة أو وقوع حدث يترتب عليه مخالفة كما يتطلب أن تقوم تلك الجهات بإرسال نسخة عن أوراق التحقيقات بعد الانتهاء منها مشفوعة بمحاضرها وقرارات التصرف، وذلك في مدة أقصاها عشرة أيام من تاريخ صدورها.

يقوم الجهاز بدوره بفحص أوراق التحقيق المرسلة.

التحقيق في المخالفات المالية

يقوم الجهاز بالتحقيق في البلاغات المحالة إليه والمخالفات التي تتكشف للجهاز أثناء تأدية أعماله، وذلك بهدف تحديد أوجه هذه المخالفات وطبيعتها وتحديد المسؤولين عنها ومحاسبتهم.

يقوم الجهاز بالتحقيق في هذه المخالفات بمعرفته مباشرة أو بتكليف الجهة الخاضعة بذلك ما لم يسبق له النظر فيها.

المشورة

يقدم الجهاز المشورة للجهات الخاضعة بناءً على طلبها وبعد موافقة رئيس الجهاز. يتم إعداد تقارير المشورة بناءً على "منهجية تقديم المشورة" الصادرة عن الجهاز وفي ضوء المعلومات المقدمة له من الجهة الخاضعة.

1. تعزيز قيمة "البوابة الإلكترونية" "e-maarifa" للتواصل وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات والتي تجاوز عدد أعضائها 750 عضو من موظفي حكومة أبوظبي في 104 جهة خاضعة.
2. المشاركة في عضوية لجان التدقيق لعدد من الجهات الحكومية.
3. الاستمرار في تقديم المشورة للجهات الخاضعة عند الطلب لتطوير أداء وحدات التدقيق الداخلي وتوفير خدمات المساندة لمستخدمي نظام الحوكمة الإلكتروني (e-governance portal) لـ 85 جهة حكومية.



مركز أداء للمعرفة

قام الجهاز بتطوير أربعة برامج ثانوية ضمن هذه المجموعة تمكنه من تحقيق أحد أهم أهدافه وهو تدريب وتأهيل الكوادر المواطنة ودعم تبادل الخبرات والممارسات الرائدة:

- تأهيل مدققين إماراتيين
- الأبحاث ومشاركة المعرفة
- التمثيل المحلي والدولي
- المؤتمرات وورش العمل

تأهيل مدققين إماراتيين

يعمل الجهاز على تطوير برامج تدريبية متخصصة بهدف المساهمة في تدريب وتأهيل المدققين الإماراتيين ومساعدتهم على اكتساب المعرفة والمهارات اللازمة لنجاحهم ودفح مسيرتهم المهنية، حيث تم وضع برنامج تطوير المدققين الذي يقدم للخريجين الإماراتيين الجدد الفرصة الأسرع والأشمل

للتطور المهني والانتقال من منصب مساعد مدقق إلى منصب مدير مدققين.

ويقدم الجهاز للملتحقين بهذا البرنامج برامج تأهيلية لاجتياز اختبار المحاسبين القانونيين المعتمدين (CPA) واختبار المدققين الداخليين المعتمدين (CIA) يقوم الجهاز بتقديم برامج تدريب بشكل سنوي للطلاب الجامعيين الذين يسعون للحصول على إجازة في المحاسبة أو إدارة الأعمال أو العلوم الاقتصادية أو المالية لمساعدتهم على توسيع خبراتهم وتعزيز مداركهم في مجال العمل وتعزيز فهمهم للمهنة والدور الذي سيؤدونه كمدققين.

الأبحاث ومشاركة المعرفة

أسس الجهاز هذا البرنامج بهدف نشر الوعي حول أفضل الممارسات المطبقة في القطاع الحكومي وعلى المستوى الدولي وتوفير ثروة من المعرفة والموارد المحلية التي تساهم في تطوير الأداء لحكومي.

1. تفعيل الدور الخارجي لمركز أداء للمعرفة من خلال إطلاق عدد من برامج التدريب المهنية المتخصصة تم من خلالها تدريب 415 موظف من 34 جهة خاضعة.
2. الاستمرار في متابعة ومراقبة نواتج برنامج تطوير المدققين وتقديم برامج تدريبية متخصصة بهدف تدريب وتأهيل المدققين الإماراتيين ومساعدتهم على اكتساب المعرفة والمهارات اللازمة لنجاحهم ودفح مسيرتهم المهنية.



يتم إعداد تلك النماذج طبقاً لـ "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية" و"معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام".

إن إصدارات الجهاز تعنى بالدرجة الأولى بالأمر المحاسبية ذات الصلة بإعداد التقارير المالية في الجهات الخاضعة.

كما تهدف هذه الإصدارات إلى المساهمة في الحد من اختلاف المعالجات المحاسبية حيث يتم تسليط الضوء على أي تغييرات في المعايير الجديدة والتطبيق الصحيح للمعايير الحالية لإعداد التقارير المالية.

بوابة المعرفة: في عام 2010 أطلق الجهاز بوابة المعرفة الإلكترونية (e-maarifa) بهدف خلق وسيلة لتبادل المعرفة في الحكومة والجهات الحكومية حيث يتبادل المشاركون الخبرات ويتم نشر المعرفة بشكل أكثر فعالية في كافة الإدارات التشغيلية المتشابهة.

وقد قام الجهاز بإطلاق مبادرات عدة في مجال الأبحاث ومشاركة المعرفة مثل:

وحدة الأبحاث والمعرفة: أسس الجهاز وحدة داخلية للأبحاث والمعرفة في عام 2009 بهدف تطوير وتصنيف ونشر المعرفة بطرق أكثر فعالية في كافة النواحي التشغيلية التابعة للجهاز بالإضافة إلى المساهمة في دعم الاحتياجات والقدرات المعرفية والبحثية في الجهات الخاضعة.

مكتب معايير المحاسبة والتدقيق: يشرف المكتب على إصدار أوراق عمل فنية في مجال المحاسبة بصورة دورية حيث يتم إصدار مجلة إلكترونية شهرية حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (ADAA IFRS Digest)، كما يتم إصدار نشرة ربع سنوية حول معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS)، بالإضافة إلى نماذج توضيحية للبيانات المالية المنفصلة والموحدة والبيانات المالية للحكومة حيث



1. إصدار عدد من أوراق العمل الفنية المتعلقة بمعالجة الأمور المحاسبية
2. إصدار أوراق بحث رئيسية وعدد من المقارنات مع الممارسات العالمية والدراسات الاستقصائية.

المؤتمرات وورش العمل

تنظيم المنتديات والمؤتمرات وورش العمل للجهات الخاضعة حول الموضوعات التي تتعلق بأعمال الجهاز وتقع ضمن نطاق خبراته مثل:

منتدى أوظيفي الفني لمعايير المحاسبة والتدقيق: يضم هذا المنتدى خبراء مهنة التدقيق من مكاتب التدقيق العالمية المتواجدة في الدولة حيث يتم مناقشة التحديات الحالية والمستقبلية المتعلقة بالمعالجات المحاسبية بهدف توحيد تفسير معايير المحاسبة وبناء قاعدة موحدة للتفسيرات المتعلقة بهذه المعايير محلياً وتحديد قبول العمل بها أم لا والذي من شأنه تحسين جودة التقارير المالية والقدرة على إجراء المقارنات بينها.

أدلة الممارسات: يقوم الجهاز بالبحث عن أفضل الممارسات المتبعة عالمياً وتجميعها في أدلة للممارسات لاستخدامها من قبل الجهات الخاضعة والقطاع العام.

التمثيل المحلي والدولي

يحرص الجهاز على المساهمة الفعالة في جوانب التنظيم والإشراف المتعلقة بمجالات المحاسبة والتدقيق من خلال الحصول على عضويات في مؤسسات محلية وعالمية متخصصة ومعنية بوضع وتحسين القوانين والأنظمة واللوائح في هذه المجالات.

يعتبر الجهاز أول جهة في الشرق الأوسط تنضم لعضوية المنتدى الدولي لمنظمي التدقيق المستقلين وتم انتخابه لعضوية مجلس ادارته.

1. عضوية الجهاز بمجلس إدارة المنتدى الدولي لمنظمي التدقيق المستقلين (IFIAR) والمشاركة في اجتماعاته الدورية (مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والاجتماع السنوي وورش عمل المنتدى).
2. التعاون مع جمعية محققى الاحتيال المعتمدين (ACFE) لاستضافة فعاليات مؤتمر مكافحة الاحتيال في الشرق الأوسط في أبوظبي في 2018.
3. رعاية المؤتمر السنوي العالمي لمعهد المدققين الداخليين (IIA) في دولة الامارات العربية المتحدة - دبي والذي عقد لأول مره في الشرق الاوسط وكذلك الفعاليات المحلية المنظمة من قبل الجمعية المحلية.
4. تنظيم ورشة عمل للجهات الحكومية بعنوان بناء رقابة داخلية فعالة على التقارير المالية.







خطة عمل 2019

خطة عمل 2019



أهم ملامح خطة الجهاز لعام 2019:

1. تدقيق وإصدار البيانات المالية الموحدة لحكومة أبوظبي.
2. التدقيق المتكامل على عدد من الدوائر والمؤسسات الحكومية.
3. التأكيد المالي والخدمات ذات العلاقة وفحص البيانات المالية لمجموعة من الجهات الخاضعة وتقييم مدى التزامها بموازنتها والتأكد من إعداد التقارير المالية بما يتفق مع المعايير الدولية.
4. مراجعة برامج خطط الإمارة في بعض الجهات الحكومية للتأكد من إحرازها لتقدم ملموس نحو تحقيق الأهداف المرجوة.
5. مراجعة الأداء لبعض البرامج والخدمات التي يتم تنفيذها من قبل الجهات الخاضعة.
6. مراجعة الالتزام بالقوانين واللوائح في عدد من الجهات الخاضعة.
7. فحص البلاغات المحالة إلى الجهاز وإصدار تقارير الفحص الخاص.
8. تقديم عدد من الدورات التدريبية المتاحة لمشاركة الجهات الخاضعة.
9. استضافة فعاليات مؤتمر مكافحة الاحتيال ACFE في أبوظبي.

